

جريدة المدى

حق المعلومات يشق طريقه عربياً!

هاني الحوراني

يبدو أن الحق في المعلومات أخذ يطرح نفسه على جدول عدد متزايد من الدول العربية، وفوق ذلك فقد شق طريقه الى مطالب وخطابات المجتمع المدني العربي وأخذ يتردد بقوة في العديد من بياناتها ووثائقها خلال الأشهر القليلة الماضية، حتى أنه بات يتخذ صورة تحركات منظمة وائتلافات وشبكات وطنية وإقليمية. فعلى صعيد الحكومات يبدو أن الأردن لن يظل البلد الوحيد الذي وضع تشريعه الوطني الخاص بضمان حق الحصول على المعلومات قبل نحو عامين، ونقصد هنا القانون الذي يحمل رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧. فريادية الأردن على صعيد السبق بإصدار التشريع تتحداها اليوم مشاريع قوانين عربية طور الإقرار في اليمن والبحرين، وقد تتقدم عليها، بعد أن أخذ بعضها بمبدأ الافصاح الأقصى في التعامل مع الحق في المعلومات.

وهناك مطالبات قوية في بلدان أخرى بإصدار قوانين لضمان الحصول على المعلومات مثل المغرب ولبنان ومصر، ونعلم أيضاً انه توجد حكومات عربية أخرى تعمل بصمت على اعداد مشاريع قوانين لضمان تدفق المعلومات، ولا تريد الاعلان عن مشاريعها قبل الانتهاء منها.

على صعيد المجتمع المدني العربي كان قد أعلن في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ عن تأليف «الشبكة العربية لحرية المعلومات» بعضوية منظمات مغربية وأردنية ومصرية وبحرانية، ومن ناحية أخرى فقد أدرج مطلب الحق في المعلومات أول مرة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في دبي، حيث تكرر هذا المطلب في أكثر من مكان من التوصيات الختامية للمؤتمر.

وفي أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي وقع تطور مهم آخر، إذ انعقد المؤتمر الإقليمي الأول للشبكة العربية لحرية المعلومات في القاهرة، بمشاركة ممثلي ست دول عربية هي مصر، المغرب، موريتانيا، الجزائر، فلسطين والأردن. وصدر عن المؤتمر «إعلان القاهرة للحق في الحصول على المعلومات في العالم العربي»، كما أطلقت فيه أيضاً «مسودة مبادئ الإعلام العربي والحق في الحصول على المعلومات».

على المستوى الوطني كانت منظمات المجتمع المدني الأردنية أولى المنظمات العربية التي شكلت ائتلاًفاً بينها، ففي ٢٨ أيلول/ سبتمبر الماضي احتفلت هذه المنظمات باليوم العالمي للحق في المعرفة، واشهرت ائتلاًفاً أردنياً لحرية المعلومات والشفافية، ضم ١٨ منظمة و١٤ شخصية نيابية وإعلامية وأكاديمية، وتلا ذلك الإعلان في القاهرة، وخلال المؤتمر المشار اليه آنفاً عن النية لإنشاء شبكة مصرية للدفاع عن الحق في الحصول على المعلومات، بعضوية ١٥ منظمة أهلية.

سجل مؤتمر القاهرة نقطة تحول مهمة في وضع الحق في المعلومات على جدول الأعمال العربية، كونه عقد في عاصمة أكبر دولة عربية، بمشاركة كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بمصر، إضافة إلى مشاركة طيف واسع من رجال الإعلام والقانون.

تضمن إعلان القاهرة جملة من التوصيات المهمة، فيعد أن أشار إلى «أن جميع الدول العربية، باستثناء الأردن، لم تتبن بعد قوانين تكفل الحق في الحصول على المعلومات (حيث) تظل السرية هي القاعدة السائدة في إدارة الشؤون العامة». وشدد على أن مقاومة السلطات العامة للشفافية والمحاسبة «تؤثر سلباً في نمو الاقتصاد القومي والديمقراطية»، دعا الإعلان الدول العربية الى إعطاء الأفراد الحق في الحصول على المعلومات أسوة بالدول الديمقراطية، وإلى مراجعة القوانين والإجراءات المعرقلّة للحق في المعلومات والعمل على تعديلها، وإلى اشراك سائر المعنيين في عمليات التشريع وتشجيع مناقشتها وعدم استبعاد أي

جهة من هذه المشاركة، وطالب البيان بتحديث الإدارات وتطوير الحكومات الإلكترونية عن طريق جعل الشفافية والمساءلة قاعدة لتحديث الإدارة العمومية وتيسير عملية الحصول على المعلومات.

كذلك دعا البيان الحكومات التي تعد مشاريع قوانين للحصول على المعلومات الى تنظيم نقاشات وطنية وقطاعية حوله بمشاركة جميع المعنيين بالأمر، لضمان الخروج بتشريعات جيدة تلبى المعايير الدولية للمجتمعات الديمقراطية، ومطالبها بتقديم المسودة النهائية لمشروع القانون الى السلطات التشريعية لبحثها وإقرارها في أسرع وقت.

والمفئت ان المؤتمر خص الحكومة الأردنية بتوصيات محددة، إذ دعاها إلى مراجعة وتعديل القوانين الوطنية الاخرى التي ما زالت تعرقل الحصول على المعلومات، والى تدريب الموظفين العموميين على ثقافة الانفتاح وكيفية الاستجابة لطلب المعلومات، وتشجيع الافراد على استخدام قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات عن طريق الحملات الإعلامية. بل ان إعلان القاهرة توجه أيضاً الى جامعة الدول العربية بعدد من التوصيات، أبرزها دعوة الجامعة لإقرار مبادئ خاصة للحصول على المعلومات، على غرار اعلان المبادئ الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والاتحادات الإقليمية الأخرى وأوصى بصياغة اتفاقية عربية للحق في الحصول على المعلومات وتداولها لاتخاذها مرجعية للحكومات العربية عند صياغة تشريعات وطنية خاصة بها، وطالب جامعة الدول العربية بالتشاور الكامل مع منظمات المجتمع المدني والخبراء في إطار لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة.

وأخيراً، توجه إعلان القاهرة إلى المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع الدولي حيث دعاها للعمل على تشجيع الدول العربية لتبني قوانين خاصة بالحق في المعلومات وطالب هذه المنظمات بتطوير برامج خاصة لدعم الجهود الوطنية لحكومات المنطقة وتقديم المساعدة التقنية والخبرات الحقوقية إليها من أجل الوصول الى قوانين عربية متقدمة.

وأوصى، أخيراً، بدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وذلك بتدريب الموظفين ودعم جمعيات المجتمع المدني في جهودها لمراقبة تنفيذ القانون ونشر الوعي الجماهيري حوله. قبل أيام (٢١ و٢٢ شباط/فبراير) التقت اللجنة التوجيهية للشبكة العربية لحرية المعلومات في عمان لتقييم برامجها خلال العام الماضي واقرار اتجاهات العمل للعام ٢٠٠٩، حيث قررت اجتذاب المزيد من الدول الأعضاء في الشبكة، ولا سيما من الجزائر، العراق، اليمن، الكويت ولبنان وفلسطين. كما قررت الاحتفال باليوم العالمي لحرية المعلومات في ٢٨ أيلول/سبتمبر المقبل بعقد مؤتمر كبير في مراكش، المغرب، بمشاركة واسعة للإعلاميين ونشطاء الحق في المعلومات في العالم العربي. الوقائع المارة تشير الى أن هذا الحق يشق طريقه في العالم العربي، لكن هذا لا يعني ان طريقه «سالكة» بعد. والعقبات التي تعترض طريق الحق في الحصول على المعلومات لا تزرعها مقاومة السلطات الحكومية فقط، وإنما أيضاً سلبية المواطنين واستسلامهم أمام تزمّت مزودي المعلومات الحكوميين وعدم تجاوبهم، إضافة الى تقصير نقابات الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في توفير التدريب والتوعية لأعضائها حول الصكوك الدولية الخاصة بحرية تداول المعلومات، وكذلك على التجارب والممارسات الفضلى في الدول الديمقراطية المتقدمة، الأمر الذي لو تحقق لأسهم في نشر ثقافة جديدة قائمة على حرية تدفق المعلومات، وشجع المواطنين على طلبها تدعيماً لصناعة القرار في مختلف المستويات الحكومية والخاصة.

المؤكد أن تفعيل الحق في المعرفة وفي الوصول الى المعلومات هو حجر الأساس لممارسة حريات التعبير والرأي والبحث العلمي، والمشاركة السياسية، وهو أيضاً شرط مسبق للتنمية والانفتاح الاقتصادي ولخلق بيئة استثمارية وتنافسية صحية وشفافة. ولا عجب أن عدد الدول التي أصدرت تشريعات لضمان الحق في المعلومات وصل إلى ٨٨ دولة في العالم. فهل تبقى الدول العربية خارج السرب، أو تسارع إلى الانضمام اليه فرادى وجماعات!؟